شيخنا رحمه الله وفي المبيع من بيع اللبن وفي الضرع حديث عثمان بن فروخ وهو ضعيف عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس مرفوعا نهى أن يباع صوف على ظهر أو سمن ولبن أو لبن وضرع وقد رواه أبو إسحق عن عكرمة عن ابن عباس من قوله دون ذكر السمن رواه البيهقي وغيره والثاني حديث رواه ابن ماجه عن نفيل بن عمار بن حاتم بن أسعد بن جهضم عن عبد الله اليماني عن محمد بن أبي فديك عن محمد بن يزيد العبدي عن سهر بن حوشب عن أبي سعيد الخدري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع وعن شراء ما في ضروعها إلا بكيل أو وزن وعن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضربة القانص ولكن هذا الإسناد لا يقوم به حجة والنهي عن شراء ما في بطون الأنعام يأتي النهي عن الملاقيح والمضامين والنهي عن شراء العبد وهو آبق معلوم والنهي عن بيع الغرر والنهي عن بيع الطعام قبل قبضه مع انتقاله إلى المشتري وتسويغ ملله عليه وتعيينه له وانقطاع تعلق حق غيره به فالغائب والصداق قبل قبضها أولى بالنهي وأما ضربة القانص فغرر ظاهر لا خفاء به وأما بيع اللبن في الضرع فإن كان معينا لم يمكن تسليم المبيع بعينه وإن كان بيع لبن موصوف في الذمة فهو نظير بيع عشرة أقفزة مطلقة من صبرة الصبرة وهذا النوع له جهتان جهة الإطلاق وجهة التعيين والتباين بينهما وقد دل على جوازه نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يسلم في حائط بعينه إلا أن يكون قد بدا صلاحه رواه الإمام أحمد فأذا السلم إليه في كيل معلوم من لبن هذه الشاة وقد صارت لبونا جاز ودخل تحت قوله ونهى عن بيع ما في ضروعها إلا بكيل أو وزن فهذا إذن لبيعه بالكيل والوزن مقيسا ومطلقا لأنه لم يفصل ولم يشترط سوى الكيل والوزن ولو كان التعيين شرطا لذكره فإن قيل فما تقولون لو باعه لبنها أياما معلومة من غير كيل ولا وزن قيل أثبت الحديث لم يجز

لنسائهم الأولى والثانية وأنه لا يحرم لأم ولا لبنت وهذا يرده نظم الكلام وحمله للمعطوف على الصفة والموصوف وامتناع جعل الصفة للمضاف إليه دون المضاف إليه عند البيان فإذا قلت مررت بغلام زيد العاقل فهو صفة للغلام لا للزيد عند ذوي اللسن كقولك مررت بغلام هند الكاتبة ويرجحه أنها جعلت صفة وأخته موصوفين مختلفي الحكم والتعلق والعامل وهذا لا يعرف في اللغة التي نزل بها القرآن وأيضا فإن الموصوف الذي يلي الصفة أولى بها لجوازه والجار أحق بصفته مما لم يذكر ضرورة إلى نقلها عنه أو عطفها إياه بعد فإن قيل نص ابن حامد على أن حليلة ربيبته التي دخل بها وليست من نسائه قلنا السرية قد تدخل في جملة نسائه كما دخلت في قوله نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ودخلت في قوله أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ودخلت في قوله وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم فيلزمكم على هذا دخولها في قوله وأمهات نسائكم فتحرم عليه أم جاريته قلنا نعم ولد الابن كالولد في دخول حليلته وأمته حرمت عليه مها وابنتها فإن قيل فاعلم قد قررتم أنه لا يشترط في الدخول بالبنت في أمها تحريم أمها فكيف تشترطونه ها هنا قلنا لتكون من نسائه فإن بالزوجية صارت من نسائه بمجرد العقد وإنما الملك له فلا تصير من نسائه حتى يطأها فإذا وطيها صارت من نسائه فحرمت عليه مها وابنتها فإن قيل فكيف أدخلتم السرية في آية التحريم ولم تدخلوها في نسائه وإنما الطهارة عندكم طلاقا وإنما محله الأزواج إلا ما نقله الله تعالى عن الطلاق إلى التحريم الذي تزيله الطهارة وإنما محله وإنما الإيلاء يصح وإنما محله الزوجات لقوله للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاؤا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم فجعل محله تعالى حلائل الأبناء ومن موطوءات الآباء بنكاح أو ملك يمين فإنها حليلة بمعنى محللة له ويدخل في ذلك الرضيع صلبه وابن ابنه وابن بنته ويخرج من ذلك ابن التبني وهذا التقييد فصد به إخراجه وأما حليلة ابنه من الرضاع فإن الآية الأربعة ومن في معناهم يدخلونها في قوله حلائل أبنائكم ولا يخرجونها بقوله الذين من أصلابكم ويحجون بهم النبي صلى الله عليه وسلم حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب فالواو هذه الحليلة تحرم إذا كانت تحرم النسب فتحرم إذا كانت لابن الرضاع فالواو التقييد لإخراج ابن التبني لا غير وحرموا من الرضاع ما يحرم من النسب وفاء هم في ذلك الحروف فالواو لا تحرم حليلة ابنه من الرضاعة لأنه ليس